الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣١
المعقودة يوم الثلاثاء
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١١/٥٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

الرئيس: السيد ستادثاغن (نيكاراغوا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ج) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.31
11 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLICH

95-82228

في غياب الرئيس، ترأس الجلسة السيد ستادثاغن (نيكاراغوا)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٥٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: (تابع) (A/50/123-S/1995/228، A/50/254-S/1995/201، A/50/255-S/1995/504، A/50/400، A/50/407، A/50/425-S/1995/787، A/50/466-S/1995/817، A/50/475، A/50/487، A/50/518)

(أ) التجارة والتنمية (تابع) (A/50/15) (المجلدات من الأول إلى الرابع) و A/50/215-S/1995/475 و A/50/341، A/50/439 و A/50/486 و A/50/740)

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع) (A/50/125-E/1995/19 و Add.1، A/50/649)

(هـ) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (تابع) (A/50/745 و A/50/746)

١ - السيد سينغ (الهند): قال انه لا يوجد تقييم تفصيلي أو دقيق للأثر الذي أحدثته جولة أوروغواي في البلدان النامية. ويمكن أن توفر الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فرصة مفيدة لتقييم أثر جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من منظور التنمية. ويلزم وضع آلية ما للرصد لضمان الحماية الكافية لمصالح الدول النامية. كما ينبغي تقديم تعويض للبلدان النامية التي عانت من الصعوبات. وقال إنه ينبغي مقاومة المحاولات التي تبذلها أطراف وحيدة لتجاوز وتقويض الأطر المتعددة الأطراف المتفق عليها. وأضاف أن محاولات استخدام مصادر القلق البيئية والاجتماعية لأهداف حمائية غير مقبولة. وأعرب عن الأمل في أن تسهم منظمة التجارة العالمية في إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد وقابل للتنبؤ وغير تمييزي، وأن تدعم حقوق ضعاف الشركاء التجاريين ومصالحهم.

٢ - ومضى يقول انه ينبغي بذل مزيد من الجهد لتبديد الخرافات حول الأثر السلبي للتجارة الدولية. فتقرير التجارة والتنمية الأخير يدل على أنه لا توجد صلة بين البطالة الهيكلية في البلدان المتقدمة النمو وموازينها التجارية مع البلدان النامية. وإن أي محاولة لحماية الوظائف بفرض قيود تجارية لن تؤدي إلا إلى زيادة التكاليف وتخفيض الطلب. وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو المؤسسة الوحيدة التي تتقصى التجارة من منظور التنمية وقد كانت أعماله بصدد التجارة والبيئة والتنمية المستدامة مفيدة على نحو خاص. وقال إنه ينبغي تعزيز هذا المؤتمر.

٣ - وانتقل إلى مسألة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فقال إن هناك حاجة لقدر أكبر من التعاون، الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء، من أجل بناء القدرات الذاتية في مجال البحث والتنمية. وأيد إنشاء مراكز تفوّق وطنية وإقليمية. وقال إنه ينبغي توفير التكنولوجيا، لا سيما التكنولوجيا السليمة بيئيا، للبلدان النامية بشروط تساهلية وتفضيلية، وينبغي اتخاذ التدابير لتيسير الحصول على التكنولوجيا التي تخدم الصالح العام ونقلها. وينبغي وضع بيان بالتكنولوجيات التي ثبتت صلاحيتها لتمكين البلدان النامية من

اختيار التكنولوجيا الفعالة. وينبغي تنشيط صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كما ينبغي تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق ببرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، أكد من جديد التزام بلده بالشراكة مع تلك البلدان، وبالتعاون بين بلدان الجنوب، وبقضية التنمية.

٤ - السيد كونغ ديونغ (الصين): ذكر أن البلدان المتقدمة النمو ما زالت تزيد من الحمائية وتهدد باستعمال الجزاءات، فتقوض بذلك على نحو خطير السير المعتاد للتجارة العالمية وتعرض للخطر منظمة التجارة العالمية المنشأة حديثا، وأن بعض البلدان النامية ذات الدخل المنخفض لا تستطيع انتهاز الفرص التي يتيحها الاتجاه نحو العالمية والتكامل في الاقتصاد العالمي، وقال إن الدورة التاسعة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحـــــدة للتجـــــارة والتنمية (الأونكتاد) ستوفر فرصة هامة لتنشيط الاقتصاد العالمي. وقال إنه يجب ألا يتحول نظر المؤتمر عن البنود الموضوعية كما يجب ألا تتعرض صفة المؤتمر الحكومية الدولية إلى الخلل.

٥ - وذكر أن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا قد استكمل لتوه، وأعرب عن الأمل في أن تـُظهر البلدان المتقدمة النمو الإرادة السياسية اللازمة لمساعدة أقل البلدان نموا على التغلب على الفقر وتحقيق التنمية.

٦ - وقال إنه على الرغم من الدور البارز الذي تؤديه الصين في التجارة الدولية، فإنها ما زالت تستثنى من منظمة التجارة العالمية بسبب التدخل والعرقلة من جانب بعض البلدان. فالصين مازالت ثابتة في عزمها على الانضمام الى هذه المنظمة. وقال إن الصين مستعدة لتحمل الالتزامات الواردة في اتفاقات جولة أوروغواي؛ لكن أية مطالب متشددة على نحو غير واقعي ولا تعكس واقع الصين الاقتصادي الحالي غير مقبولة. ومهما كانت النتيجة، فإن الصين ستتابع عمليتها في الإصلاح وسياستها المفتوحة، وستواصل تعزيز تنميتها الذاتية والتنمية العالمية.

٧ - وانتقل إلى العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والتنمية، فقال إن بعض البلدان النامية حققت نموا سريعا كان إلى حد بعيد بسبب نجاحها في استعمال التكنولوجيا الجديدة. غير أن دور مؤسسات الأمم المتحدة المكرسة للعلم والتكنولوجيا قد ضعف. وإن الهيئة الوحيدة التي مازالت قائمة، وهي لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، يجري تحويلها الى مجرد منتدى للاستعراض. وقال إنه في حين أن التأكيد الجديد على عمليات حفظ السلام له ما يبرره، فإنه يحذر من التقليل من شأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٨ - واستأنف يقول انه من وجهة النظر الاستراتيجية طويلة الأجل، لا مناص لإحراز سلم وتنمية دائمين من تعزيز المعونة الإنمائية، وإعطاء دور أكمل للعلم والتكنولوجيا، وبذل الجهود للتغلب على الفقر. وأعرب عن أمله في أن يواصل المجتمع الدولي دعم جدول أعمال القرن ٢١ ومضاعفة جهوده لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٩ - السيد آغونا (أوغندا): أعرب عن عدم ارتياحه للوثائق التي تتعلق بمجموعة البنود قيد النظر واحتفظ بحقه في العودة الى بعض هذه المسائل خلال المناقشات اللاحقة في إطار بند جدول الأعمال ذاته.

١٠ - وأشار إلى نشرات التنبؤ الأولية التي يحتمل وفقا لها أن تخسر افريقيا وأقل البلدان نموا في الأجلين القصير والمتوسط من جراء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقال إن الأونكتاد توصل الى توصيات محددة بشأن التدابير التي قد تُفسح المجال للمناطق المحرومة كي تستفيد من الجولة. وقال إن هذه التوصيات اشتملت على بعض التوصيات الأساسية التي تتعلق بالحاجة إلى معالجة الصعوبات التي تواجهها أشد البلدان فقرا من ناحية العرض. فالتحويل الهيكلي الطويل الأجل اللازم في البلدان النامية لا يمكن إحرازه دون مساعدة مالية وتقنية كبيرة من المجتمع الدولي. وأعرب عن أسفه لتردد المجتمع الدولي في اتخاذ الاجراءات رغم الحاجة الجلية إلى اتخاذ إجراءات محلية ودولية منسقة.

١١ - وأضاف يقول ان بلده ما زالت تؤيد اتخاذ تدابير بعيدة المدى في مجال تمويل التنمية، وتدفقات الموارد، والتجارة، ونقل التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا. فيلزم الآن اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ توصيات استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل وتوصيات البرنامج نفسه لكفالة تنشيط نمو أشد البلدان فقرا والتعجيل في هذا النمو. وقال إن إطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية وبين جماعة المانحين، الذي اعتمد في وقت سابق من تلك السنة، سيعزز الى حد بعيد قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة. وحث المجتمع الدولي على التنفيذ الكامل لالتزاماته التي وردت ضمن إطار العمل هذا وطلب إلى المؤتمر أن يأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على تحرير التجارة في العالم وإضفاء الصبغة العالمية عليها.

١٢ - واعترف بالدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا في تعزيز النمو في البلدان النامية. وقال إن افريقيا التي هي قارة موهوبة جيدا بالموارد الطبيعية لا تستطيع أن تطرق إمكانياتها الكاملة دون أن تحقق تقدما ملموسا في مجال العلم والتكنولوجيا. وقال إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا، الوارد في الوثيقة A/50/125-E/1995/19، يشكل أساسا متينا للاجراءات العاجلة التي تهدف الى تعزيز استجابة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها دعما لتنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وينبغي لهذه الاستجابة أن تؤكد على بناء القدرات المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا، وبناء المؤسسات، وتعزيز الوعي بقضايا العلم والتكنولوجيا والتفهم لها.

١٣ - ومضى يقول إن الجهود تبذل في منطقة أفريقيا لزيادة الوعي بدور العلم والتكنولوجيا. وفي الحقيقة، عقدت ثلاثة اجتماعات بشأن هذا الموضوع على مدى السنوات الثلاث الماضية. وقال إن جهود أفريقيا يمكن أن تكملها جهود منظومة الأمم المتحدة وفقا للخطوط المقترحة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وينبغي للجنة أن تتخذ قرارا يمهد السبيل لتقديم إسهام ملموس في تعزيز العلم والتكنولوجيا في أفريقيا.

١٤ - السيد عزيّز (تونس): قال ان بلده اضطلع ببرنامج موسع للإصلاحات الاقتصادية المصممة لتحسين كفاءة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته في وجه المنافسة الدولية. واشتملت التدابير المتخذة على خطوات مثل تطوير الروابط الاقتصادية عن طريق قابلية الدينار للتحويل، وسن قانون فريد يتعلق بحوافز الاستثمار. وجاءت هذه الجهود في مقابل خلفية من الاستراتيجيات العالمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تتجلى فيها إرادة المجتمع الدولي على تحسين الظروف العالمية، وفوق ذلك، على إدماج المكون الاجتماعي في ميزان التنمية جنبا إلى جنب مع النظام الدولي الاقتصادي والتجاري الجديد. وإن هذا الميزان هو جزء من المفهوم الجديد للتنمية العالمية الذي يتحدد شكله. غير أن الطريقة المؤكدة الوحيدة لتحقيق التوازن بين مصالح الدول ومصالح المجموعات الإقليمية والأقاليمية هي احترام حقوق الإنسان لطبقات المجتمع المحرومة، من جهة، واحترام سيادة الشعوب والدول، من جهة أخرى.

١٥ - وأردف قائلا إن تونس تعلق أهمية كبيرة على تعزيز المزايا الكبيرة التي نصت عليها الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بشأن معاملة البلدان النامية معاملة خاصة؛ ومن شأن ذلك أن يخفف من الاختلالات ويزيد من مصداقية منظمة التجارة العالمية وفعاليتها. وقال إن تمتين هذا الإطار القانوني سيضمن تبادلا أكثر إنصافا في مجال التجارة الدولية شريطة أن تحترم جميع الأطراف التزاماتها.

١٦ - واستأنف يقول إنه، في سوق عالمية تتميز بالترابط والنزعة العالمية، لا مكان للحمائية المقنعة، والتجارة غير المتوازنة، والمنافسة غير المنصفة. فأولئك الذين يعزون الصعوبات الاقتصادية ومعدلات البطالة المرتفعة باستمرار في بعض البلدان الصناعية للنمو الاقتصادي في بلدان الجنوب ويؤيدون اتخاذ تدابير حمائية، يكشفون بالفعل عن افتقار إلى الإرادة التي ترمي إلى تذليل العقبات في وجه التجارة إلى الأبد. ويمكن أن يؤدي الافتقار لهذه الإرادة إلى تقويض كيان النظام الجديد الذي ينبثق عن جولة أوروغواي، ويزيد من اتساع الثغرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

١٧ - واختتم قائلا إن نجاح منظمة التجارة العالمية سيتوقف على إنشاء هيئات وآليات متوازنة للتعاون مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة. وأعرب عن أمله في أن تكون دورة الأونكتاد التاسعة المقبلة التي ستعقد في جنوب أفريقيا مناسبة يستعيد بها الأونكتاد دوره الصحيح في الإسهام في النهوض بالبلدان النامية.

١٨ - السيد مونغبي (بنن): ذكر أن استعراض منتصف المدة هو الخطوة الأولى للشروع في المرحلة الثانية من تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وأعرب عن الأمل في أن تتخذ في السنوات الخمس المقبلة إجراءات أكثر تحديدا لتحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر ضعفا.

١٩ - وقال انه تلزم عوامل رئيسية أربعة لنجاح المرحلة الثانية. الأول، يجب التقيد بالالتزامات التي أعلنتها أقل البلدان نموا بتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية. ثانيا، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يحترم التزاماته، لا سيما المتعلقة بالموارد المالية والتقنية. ثالثا، يجب أن تنفذ تنفيذا فعّالا القرارات والتوصيات التي تتخذ لصالح أقل البلدان نموا في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التابعة لها.

فمثلا، يجب إلغاء الديون الثنائية وتخفيض الديون المتعددة الأطراف تخفيضا جوهريا، وفقا للتوصيات التي صدرت عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأخيرا، وهذه مسألة تتعلق بالدعم المؤسسي، يجب ضمان الموارد البشرية والمالية والمادية الكافية لشعبة الأونكتاد التي تتعامل مع أقل البلدان نموا كي تنجز ولايتها. ويجب إنشاء صندوق استئماني لتمكين ممثلي تلك البلدان من المشاركة في دورات مجلس التجارة والتنمية.

٢٠ - واختتم قائلا إن المسؤولية الأولى عن تنمية كل دولة تقع على عاتق مواطنيها، غير أن من الواضح أيضا أن تلك المسؤولية لا يمكن الوفاء بها دون مساعدة المجتمع الدولي وتضامنه. فعلى المجتمع الدولي التزام أدبي بعدم تهميش البلدان وتوسيع الثغرة بين الأغنياء والفقراء.

٢١ - السيد مونتويا (كولومبيا): قال إن إمكانيات التجارة بوصفها أداة رئيسية للتعاون الدولي ووسيلة للتعجيل في النمو الاقتصادي قد تضاءلت إلى حد بعيد، نظرا لظهور أشكال جديدة من الحمائية وإخفاق بعض البلدان في مجالي التصدي للضغوط المحلية والالتزام بالقواعد المتفق عليها.

٢٢ - وأضاف قائلا إن البلدان النامية قبلت تحمل تكاليف مرتفعة ثمنا لإظهار إرادتها في الإسهام باختتام جولة أوروغواي. وقد اعتقدت أن الاختلالات في المفاوضات يمكن التعويض عنها جزئيا بإنشاء منظمة التجارة العالمية الجديدة. غير أن الفرق بين النظرية والواقع يتضح على نحو متزايد. فمن الناحية النظرية، تتساوى جميع البلدان، لكنه يظهر أن بعض البلدان أكثر تساويا من بعضها الآخر. فهنالك مجموعات محدودة من البلدان ما زالت تتخذ قرارات تعرض على المشاركين الآخرين بوصفها أمرا واقعا.

٢٣ - واستأنف يقول إن من الأهمية البالغة، حتى في ذلك السياق غير الملائم، أن تقرر المسائل التي ستعرض على الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في عام ١٩٩٦ على أساس آليات تتسم بالانفتاح والمشاركة. وينبغي تجنب المسائل الخارجة عن نطاق ولاية هذا الاجتماع، كالاستثمارات المتعددة الأطراف والمسائل البيئية والاجتماعية، كي يحافظ الاجتماع على تركيزه على الأولويات الأساسية، لا سيما تذليل الصعوبات في تنفيذ جولة أوروغواي والتخفيف من آثارها السلبية الواقعة على البلدان النامية.

٢٤ - وأردف قائلا ان على الجمعية العامة أن تقدم دعما قويا للعملية التحضيرية لدورة الأونكتاد الثامنة التي ستوفر فرصة فريدة لإجراء دراسة وافية للأثر المترتب على الاتجاه نحو العالمية والتحرير في البلدان النامية. فالاتجاه نحو العالمية لم يتمخض بعد عن اقتصاد عالمي أكثر استقرارا. وفي الحقيقة، تزايدت الفروق الاقتصادية الدولية، وتقهقر الأداء الاقتصادي لكثير من البلدان النامية، وازداد التقلب في الأسواق المالية زيادة شديدة. ولم يؤد الاتجاه نحو العالمية والتحرير إلى توزيع للدخل يكون أكثر إنصافا؛ بل على العكس، ما زال الفقر ينتشر. وإن من غير الواضح بعد ما إذا كانت تلك الظواهر تمثل فقط التكلفة الأولوية لعملية ستعطي في المستقبل ثمارا صافية للاقتصاد العالمي. واختتم قائلا إن كولومبيا مقتنعة، على أية حال، أن الأونكتاد هو المحفل المناسب أكثر من غيره لمحاولة الإجابة على تلك الأسئلة.

٢٥ - السيد كانغي (كينيا): قال إن التكامل المتزايد في الاقتصاد العالمي يشكل تحديات كبيرة للبلدان النامية، فيجعل مشاركتها في التجارة العالمية أكثر أهمية من ذي قبل. غير أن حصتها في التجارة الدولية ما زالت شديدة الانخفاض بالمقارنة مع حصة اقتصادات السوق المتقدمة النمو، وتدعو الحاجة إلى دعم يقدمه المجتمع الدولي لتسهيل التحول في هياكلها الإنتاجية والتجارية كي تتمكن من مواجهة تحديات المنافسة. وقال إن إسهام الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في معالجة المسائل التي تواجهها البلدان النامية نتيجة للاتجاه نحو العالمية ولتحرير التجارة ذو أهمية حاسمة؛ وإن وفده، لذلك، يدعو إلى تعزيز كلتا المنظمتين.

٢٦ - واستأنف يقول إنه في ضوء محدودية قدرة البلدان النامية على المنافسة في بيئة تجارية محررة، فإن كينيا تحث جميع البلدان على مقاومة الحمائية في جميع أشكالها وعلى الالتزام باتفاقات جولة أوروغواي. وقال إن إضعاف المعاملة التفضيلية الممنوحة لبعض البلدان النامية بموجب اتفاقية لومي ونظام الأفضليات المعمم يبعث كذلك على القلق، وإنه ينبغي تقديم المساعدة للتخفيف من الآثار السلبية لهذا الاتجاه. فالتفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يرجع بصورة رئيسية إلى مستوى التقدم التكنولوجي لديها ويجب، في ذلك السياق، تعزيز التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا. وقال إن الجهود التي تستحق الثناء الرامية إلى تعزيز القدرة المحلية للبلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا قد تعثرت بشدة من جراء الافتقار إلى الموارد. وقال إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم تلك الموارد دعما للبلدان النامية.

٢٧ - السيد الباطل (الجماهيرية العربية الليبية): قال ان مما يؤسف له أن الآمال بالرخاء التي انعقدت عقب نهاية الحرب الباردة لم تتحقق. وقال إن إنشاء منظمة التجارة العالمية يمثل جهدا لإيجاد نظام تجاري دولي غير تمييزي، لكنه تمخضت عن ذلك تدابير حمائية جديدة.

٢٨ - وأردف قائلا إن بلده أعربت مرارا عن قلقها، من خلال القرارات المتخذة في الجمعية العامة وحركة بلدان عدم الانحياز، فيما يتعلق بلجوء البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ تدابير اقتصادية قسرية ضد البلدان النامية. فهذه التدابير تتنافى مع أحكام الميثاق والقانون الدولي. ورغم القرارات العديدة التي اتخذها المجتمع الدولي للوقوف في وجه هذه الممارسات، ومنها قرار الجمعية العامة ١٦٨/٤٨، فإن بعض البلدان لا تزال تبذل الجهود لفرض إرادتها على العالم بفرض حالات الحصار ورفض نقل التكنولوجيا. وقال إن ليبيا نفسها تتعرض للتدابير الاقتصادية القسرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترفض بعناد إيجاد حلول سلمية لخلافاتها مع بلده. واختتم قائلا إن المجتمع الدولي يجب أن يضمن تنفيذ القرارات والتدابير ذات الصلة التي يتخذها تنفيذا كاملا.

٢٩ - السيد شريستا (نيبال): قال ان المؤشرات الاقتصادية المتاحة تدل على أنه، في غياب الجهود المنسقة من جانب المجتمع الدولي، ستظل حالة أقل البلدان نموا تواصل التقهقر. فالأثر المترتب على الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية والنمو المضطرد في الديون الخارجية واستمرار التهميش في التجارة العالمية سيؤدي في مجموعه إلى تدمير تلك الاقتصادات. أما فيما يتعلق بالتجارة الدولية، فإن

الصورة قاتمة أيضا. فحصائل الاستيراد الإجمالية في أقل البلدان نموا انخفضت خلال العقدين الماضيين، كما انخفضت حصتها في مجال الصادرات العالمية. وكان تضاؤل حالات التفضيل نتيجة لاعتماد الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي مبعثا آخر على القلق الشديد. وإذا نظر إلى التعاون الدولي من أجل التنمية على أنه مسألة تضامن وشراكة وتقاسم في المسؤوليات، فإن مسائل تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية والديون الخارجية وصادرات أقل البلدان نموا تستحق اهتماما أشد من جانب المجتمع الدولي.

٣٠ - واختتم قائلا إن نيبال تؤكد من جديد على حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه، وتحث على دعم إطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية وبين جماعة المانحين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥